



## واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع في الجزائر

*The reality of electronic banking and payment methods in Algeria*

د.بن شلاط مصطفى\*

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

benchellate@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/02/27

تاريخ الإرسال: 2022/01/03

## ملخص:

يعتبر تحديث العمل المصرفي من أهم وأعمق القضايا التي تواجه المؤسسات المالية ، حيث تعاضم الاهتمام بهذا الموضوع بعد التطور المتسارع في أنظمة الاتصالات و الأجهزة و البرمجيات و التي أدت بدورها إلى تحول نوعي و كمي في شتى المجالات ومنها الصناعة المصرفية. حيث شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال و العملة ، و زيادة عدد الفروع و المتعاملين، و حجم معاملات البنوك، الأمر الذي أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكتروني بديلا للوسائل التقليدية، التي عملت على تحسين أداء البنك و كسب ثقة العملاء و زيادة عوائده و ربحيته. تحدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع في الجزائر

الكلمات المفتاحية: صيرفة الكترونية ، وسائل دفع ، نظام دفع ، تجارة الكترونية

**Abstract :**

The modernization of banking is one of the most important and deepest issues facing financial institutions, as interest in this topic has grown after the rapid development in communication systems, hardware and software, which in turn led to a qualitative and quantitative transformation in various fields, including the banking industry. Where the banking industry has witnessed technological developments in the field of communication and globalization, and the increase in the number of branches and dealers, and the volume of bank transactions, which led to the emergence of electronic payment methods as an alternative to traditional means, which worked to improve the bank's performance, gain the trust of customers and increase its returns and profitability. This research paper aims to shed light on the reality of electronic banking and payment methods in Algeria .

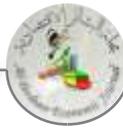
**Key Words:** Electronic banking , Payment methods , Payment system , Electronic commerce .

**JEL Classification:** F31, G21

\*مرسل المقال: بن شلاط مصطفى (benchellate@yahoo.fr)

## المقدمة:

شهد العالم في السنوات الاخيرة عدة تغيرات و تطورات في مختلف المجالات، خاصة في مجال التكنولوجيا والاتصال والمعلوماتية التي سهلت على الناس عدة تعاملات نظرا لمزاياها من حيث السرعة والتكلفة، حيث أثرت على مختلف الجوانب الاقتصادية منها والقانونية والاجتماعية والثقافية، والمصارف واطاعة من القطاعات التي مسها هذا التطور



فغيرت أساليب نشاطها وابتكار وسائل دفع حديثة، سعيا لزيادة ارباحها، وتقليل تكاليفها وأخطارها من جهة أخرى.

إذ تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي، حيث لجأت الى الاعتماد على وسائل ونظم دفع حديثة أثناء رسم استراتيجيتها وذلك بفضل ما توفره هذه الوسائل من معلومات دقيقة عن الزبائن، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة الزبائن، كما أن البنوك وجدت فيها أجوبة وحلولا للمشاكل التي كانت تواجهها وعلى رأسها المخاطر التي تحمل التقنية الرقمية في طياتها من قرصنة المعلومات، والاختراقات والاعتداءات على المعلومات الشخصية.

فإن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموه واستمراره وتطور أدائه، فإن الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقييم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة، فإن ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى تحقيق غايته في الربحية المنشودة.

أما في الجزائر وعلى وجه الخصوص، ولتطوير النظام المصرفي وتحقيق التحديث في كافة وسائل الدفع فيه سواء كانت التقليدية أو الكترونية قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات وطرحت عدة مشاريع والتي من شأنها عصنة العمل المصرفي والارتقاء به إلى أعلى المستويات الدولية لا لشيء إلا لتقديم أفضل الخدمات للعملاء وتعزيز الميزة التنافسية للبنك وتحسين أدائه ومنه تعزيز مكانة الدولة الجزائرية و تدارك التأخر المسجل في هذا المجال.

الإشكالية: بناء على ما سبق فإن اشكالية الموضوع تتمحور حول التساؤل التالي:

### ما هو واقع الصيرفة الالكترونية و وسائل الدفع في الجزائر ؟

**أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية، وضرورة مسايرة التطور المصرفي فأصبح من المهم اختيار التقنيات و الوسائل و الأنظمة التي تحقق رضا العملاء و راحتهم.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في البنوك التجارية الجزائرية ، و ذلك من أجل الخروج بمعطيات تساهم في رسم صورة واضحة حول موضوع الدراسة كمشاهدة لتقديم بعض النتائج والاقتراحات.

### I. واقع الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع في الجزائر:

يواكب العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية وأدواتها حيث تحولت العديد من الأجهزة المصرفية في العالم إلى نظم الصيرفة الالكترونية في التعامل مع الأطراف المختلفة من أجل رفع مستوى الخدمة المصرفية والحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين، تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزمان، إذ توجد على أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة العمليات والصفقات الإلكترونية.



## 1. ماهية الصيرفة الإلكترونية :

الصيرفة الإلكترونية أو المصارف الإلكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الانترنت، كلها اصطلاحات لها نفس المعنى، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلياً على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإلكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية. ( [www.arablav.org/Download/E-Banking.doc](http://www.arablav.org/Download/E-Banking.doc) بلا تاريخ) والمقصود بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أي باستخدام تكنولوجيايات الاعلام والاتصال الجديدة سواء تعلق الامر بالسحب أو بالدفع أو بالإئتمان أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. وفي ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطراً للتقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع مصرفه وهو في منزله أو في مكتبه، وهو ما يعني تجاوز بعدي المكان والزمان. (سفر 2006، ص : 157)

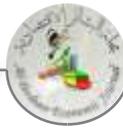
### 1.1. أهم أنظمة الصيرفة الإلكترونية الحديثة:

أ. **الصراف الآلي**: هو جهاز يعمل أوتوماتيكياً لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري ضمن برامج معدة سلفاً تلبي العديد من الحاجات المصرفية لصالح العملاء على مدار 24/24 ساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك وتوضع تحت تصرف العميل بناءً على طلب منه وتحمل هذه البطاقة بالإضافة إلى معلومات عن العميل وحسابه رقم سري يعرفه ويحدده حاملها فقط.

ب. **نظام خدمة E-switch**: هو عبارة عن خدمة تتمثل في الربط بين فروع المصرف الواحد بحيث يتمكن العميل من السحب أو الابداع في حسابه لدى أي فرع من دون وجوب حضوره إلى الفرع الذي فتح حسابه وكذلك الأمر بالنسبة إلى الشيكات، كما تتمثل هذه الخدمة في الربط بين البنك والبنوك الأخرى للتحويل منه و إليه وتبادل الرسائل المالية وغير المالية إلكترونياً عبر نظام مستقر وعلى درجة عالية من الاتقان.

ج. **نظام خدمة لزيائن عبر الانترنت E-Bankin (شبكة المعلومات العالمية)**: يستطيع العملاء من خلال موقع البنك على الانترنت على التعامل والاستعلام عن حساباتهم من أجهزتهم الشخصية في المنازل أو المتاجر أو المكاتب وذلك بواسطة رقم سري خاص لكل منهم، حيث يزود المصرف دورياً (كل ساعة مثلاً) عنوانه على الانترنت نسخاً من البيانات لديه إذ يمكن للعميل التعامل مع المعلومات الخاصة به أولاً بأول، ومن ثمة التصرف بها على أنها آخر معلومة مع علمه بإمكانية تجدد وتطور هذه المعلومات عند نسخ بيانات أخرى عند الساعة التالية، إنما كل ذلك مؤمن بدقة، بحيث يستحيل الوصول إلى أي معلومة، أو الدخول إلى حساب أي عميل، إلا بواسطة كلمة السر الخاصة به، وهي كلمة يضعها وهو باستطاعته تغييرها وقت ما يشاء من دون تدخل المصرف.

د. **البنوك الإلكترونية**: عرف البنك الإلكتروني بأنه العمل المصرفي الذي تكون فيه الانترنت وسيلة الاتصال بين المصرف والعميل، وبمساعدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادراً على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال استخدام جهاز كمبيوتر شخصي موجود لديه، ويسمى "بالمضيف" (host) أو من خلال استخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد وبدون الحاجة للاتصال



المباشر بكادر المصرف البشري. يمكن التوصل الآن إلى مفهوم شامل للبنوك الالكترونية: وهي عبارة عن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة والتي يحتاجها العميل من خلال شبكة الانترنت على مدار 24 ساعة وسبعة أيام في الاسبوع من خلال جهاز الحاسب الشخصي دون أي عوائق وذلك بهدف:

- إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة أي الإعلان عن هذه الخدمات فقط.

- حصول العملاء على خدمات محدودة كالتعرف على معاملاتهم، وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قروض.

- طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية، مثل تحويل الأموال.

هـ. **نظام سويفت swift**: لتسهيل عملية الاتصال مع البنوك العالمية عمدت معظم البنوك إلى الاشتراك في شبكة سويفت والتي هي عبارة عن شبكة اتصالات متطورة ومتقدمة جدا تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة ومحكمة توفر للاتصال السهولة والسرعة والأمان وهي اختصار ل:

the society forworld wide international bank financial telecommunication

و. **نظام خدمة الهاتف المصرفي Phone Banking**: هي كناية عن آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج، كخدمة الرصيد وأسعار العملات حيث يرد عليهم نظام آليا بعد اتصال العميل برقم محدد، لكنه لا يستطيع الوصول إلى البيانات لإدخال رقمه السري ليتمكن من ثم التعامل مع حسابه أو الخدمات التي يسمح بها البرنامج.

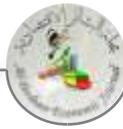
ز. **نظام خدمة البطاقة الذكية**: هي تتشابه مع الصراف الآلي ATM من حيث أن الصراف عبارة عن آلة توضع فيها نقود، لكن البطاقة الذكية يعتمد فيها تدوين مبالغ محددة، على اعتبار أن حفظ المبالغ في البطاقة النقدية هو حفظ غير نقدي، إذ يمكن العميل أن يستخدم المبالغ المحفوظة في البطاقة الذكية في سداد التزاماته عند نقاط البيع التي تتعامل مع هذه البطاقة. وعندما يحصل العميل على البطاقة الذكية، فإنه يغذيها بالمبلغ الذي يريده من البنك ويتم الخصم من البطاقة في نقاط البيع حسب مدفوعات العميل حتى يستفيد من هذه المبالغ.

## 2. ماهية وسائل الدفع الالكترونية :

### 1.2. تعريف وسائل الدفع الالكترونية : تمثل وسائل الدفع الالكترونية أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني تنفذ

فيه المعاملات بواسطة وسائل الدفع الالكترونية ومصطلح الكتروني يعني:

يقصد بوسائل الدفع الالكتروني على أنها مجموعة من الأدوات والتحويلات الالكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتمثل في البطاقات البنكية، والنقود الالكترونية، والشبكات الالكترونية والبطاقات البنكية. وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات. (الكيلاني



2007، ص : 44). ومصطلح الدفع الالكتروني مصطلح واسع يجمع في طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء مثل التحويلات الالكترونية للأموال، الشيك الالكتروني والدفع بالنقود الالكترونية . (الحجازي، 2004، ص : 25)

**2.2. نشأة وسائل الدفع الالكترونية:** إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية هو نتيجة التجديدات المالية بفعل الصيرفة الالكترونية أو مصارف الانترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولاً نوعياً غير من أبعاد وأهداف واستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعملة الأسواق المالية والمصرفية . (VOLLE 2000 , p . 87). غير أن استخدام البطاقات بدل النقد الائتماني يرجع في الواقع إلى ظهور بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف في فرنسا وفي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقات معدنية تستعمل في تعريف الزبون على مستوى البريد. وأصدرت مجموعة مكونة من ثمانية مصارف بطاقة، لتتحول بعد مدة إلى شبكة عالمية، كما تم طرح في نفس الفترة البطاقة الزرقاء من قبل مصارف فرنسية. حيث أنه في نهاية السبعينات نتيجة الثورة الالكترونية تم تزويد البطاقات بمسارات مغناطيسية في الكثير من الدول الصناعية وما ميزها أنها تحتوي ذاكرة ويمكن تجزئة القيمة المخزنة فيها لإجراءات عملية الدفع. وتعددت أشكال وسائل الدفع العصرية من خلال السحب أو الدفع أو بالتعامل بالأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف ويرجع استخدام النقد الالكتروني لبداية الثمانينات حيث برز مفهوم النقد الالكتروني ومع بداية التسعينات أصبحت كل بطاقات الدفع برغوتية فهي تسمح بالتعريف على سلامة البطاقة وعلى هوية صاحبها وهو ما يعد دعم كبير لأن وسلامة العمليات.

### 3.2. خصائص وسائل الدفع الالكتروني: تتميز وسائل الدفع بالخصائص الآتية:

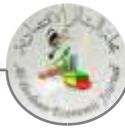
أ. يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية: أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

ب. يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

ج. يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقاً لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

د. يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

**1.1. الأسلوب الأول :** من خلال نقود مخصصة سلفاً لهذا الغرض (الدفع عبر شركة الإنترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية)، ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعاً مقدماً.



**د2. الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

**هـ. يلزم تواجد نظام مصرفي معتمد لإتمام ذلك:** أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

**و. يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:**

**1. النوع الأول :** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

**2. النوع الثاني :** شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة . (بريكة 2011، ص : 152)

**4.2. أهمية وسائل الدفع الإلكترونية:** إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية والدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الالكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية وكان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك وغيرها من وسائل الدفع التقليدية.

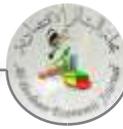
لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية لهذا يتم الدفع الالكتروني.

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل ارساء شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه الوسائل لا تصلح وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء الى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب.

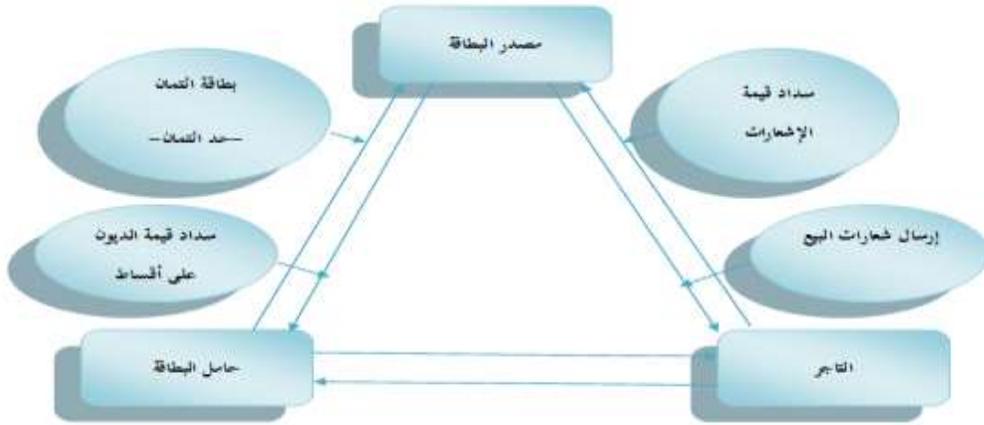
وخصوصية التجارة الالكترونية ومقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لاسلكية موحدة عبر الحاسب.

**3. أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية:**

تشارك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى آخر، ومجموعة لشخص آخر أو لمجموعة أخرى عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه (الجداية 2009، ص : 135)، وعلى اختلاف هذه النظم تجددتها تحتوي جميعها على أربعة عناصر. (الشورة 2008، ص : 35).



### الشكل 1: أطراف التعامل بالبطاقة الائتمانية والعلاقة بينهم



#### المصدر : من اعداد الباحث بناء على بيانات

**1.3. المنظم (المركز العالمي للبطاقة):** هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات وتتولى رعايتها وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% و 4% من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة للاشتراك سنوي.

**2.3. المصدر (المحرر):** هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من أجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة.

**3.3. التاجر:** إن هذا الوصف يطلق على الشركات، أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام ويبرم إتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة.

**4.3. حامل البطاقة:** هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.



## II. واقع وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر :

### 1. مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر :

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنه القطاع المالي والبنكي ويعني مدلول عصرنه إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في النشاط المالي والبنكي وهذا ما يتطلب عصرنه أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية. ولهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر.

**1.1. برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:** ويعتبر تحديث وعصرنه أنظمة المعلومات والدفع وعصرنه المعاملات المالية والمصرفية وطرق معالجة المعلومات، مجالاً ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى لاستكمال مسار لإصلاحات المصرفية وإرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحدثة والعصرنه لتستطيع مواجهة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي. (بريش 2006/2005، ص : 197)

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث وعصرنه نظم المدفوعات والمعلومات، ويعد هذا الجانب أحد أهم الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي وهو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييماً سلبياً. ويعتبر أحد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي وهذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها التشريعي وتعزيز آليات الإشراف والرقابة، والتي تجلت من خلال تعديلاته بموجب المرسوم 03-11 والصادرة 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات:

- تحديد الهدف بوضوح ودقة، وتحديد آجال مضبوطة للانجاز
- خصيص الموارد (المالية والبشرية)
- توفر بيئة (قانونية، صناعية، سياسية، تجارية... الخ) ملائمة ليس فقط مساعدة ولكنها محفزة.

والمشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر وكان أول مشروع لتطوير نظام الدفع في الجزائر في 2001/2002 لتطوير وتحديث النظام المالي وتبناه بنك الجزائر، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، واستفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي وفي إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات :

أ. **مجموعة الهندسة الإجمالية:** تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني انطلاقاً من التجريد المالي للشيك وذلك باستخدام تقنية صورة الشيك وتتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك والمقاصة الإلكترونية.

ب. **مجموعة وسائل الدفع:** تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى من الموزع الآلية للنقود GAB/DAB والدفع بالبطاقة ومحاوله معرفة إيجابيات وسلبيات هذا النظام من وجهة النظر البنك المركزي والبنوك التجارية والعملاء.



ج. المجموعة النقدية: يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية.

- د. مجموعة القانون: يركز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتمائل وطني.
- يهدف تحديث وعصرنة نظام المعلومات البنكية والمالية ونظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية :
- تكييف أنظمة الدفع والتسويات وكذا التشريعات من احتياجات المتعاملين.
  - المؤسسات، الإدارات، والأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على وسائل الإلكترونية الحديثة.
  - تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني ومع الخارج.
  - ترشيد وتحسين إجراءات تحصيل الشيكات ووسائل الدفع الأخرى وأنظمة التحويلات المالية.
  - تطوير أنظمة الدفع الورقية واستبدالها بالدفع الإلكتروني الفوري. وكذا تحسين جودة العمليات وتقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات.
  - تطوير وسائل الدفع الإلكترونية كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب والدفع وتعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع.
  - تخفيض تكاليف ادارة أنظمة الدفع وإدارة السيولة والتحكم أكثر في ادارة المخاطر المرتبطة بها.

2.1. المكونات الرئيسية لمشروع تطوير وتحديث نظام الدفع في الجزائر: إن نظام الدفع في الجزائر بدأ يشهد منذ سنة 2006 تكافل في الجهود الوطنية والدولية بمساعدة البنك العالمي من أجل تطوير وتحديث وسائل الدفع، ومن أهم ما طرح في اطار تحديث نظام الدفع في الجزائر وجاري العمل به ما يلي:

أ. نظام التسوية الاجمالية الفورية **RTGS "Real Time Gross Settlement"**: يعتمد نظام المقاصة الالكترونية الذي انطلق في الجزائر في 41 جانفي 2001 وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2001 على بنية نظام جديد وهو نظام التسوية الاجمالية الفورية يهدف هذا المشروع في اطار تحسين الخدمة المصرفية لا سيما من حيث أنظمة الدفع وذلك رغبة في الوصول إلى المستوى الدولي.

1.1. التعريف بالنظام **RTGS**: هو تسوية المبالغ الكبيرة في الوقت الحقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة، وبصفة آنية، ومبالغ اجمالية. كما يعرف أيضا على أنه نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري اجمالي نحائي ومستمر، يقوم بتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، ويوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية المعمول بها في بلد ما، من خلال الحسابات المركزية للبنوك:

2. أهداف النظام: يهدف النظام الى تحقيق ما يلي:

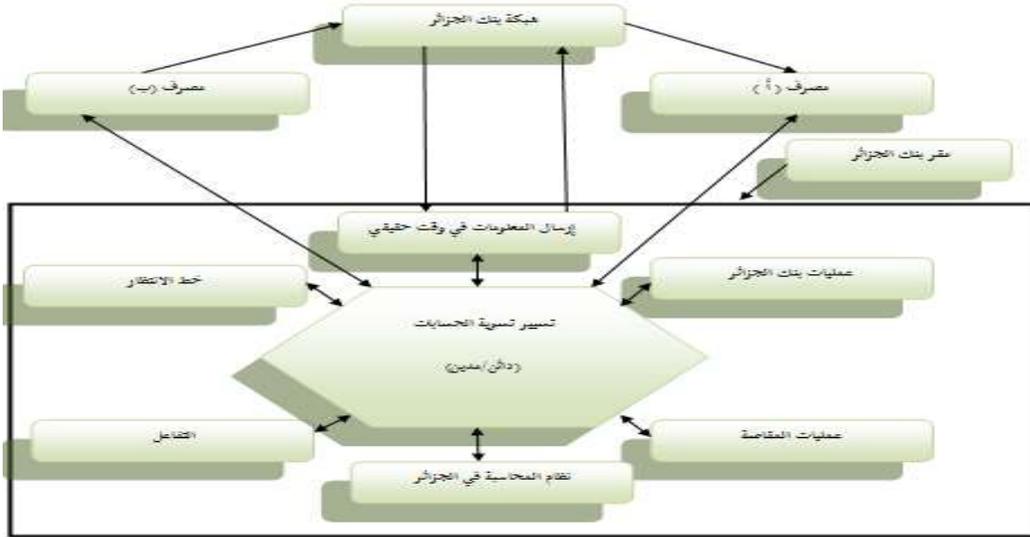
- تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
- تلبية مختلف حاجيات المستعملين باستخدام نظام دفع الكتروني.
- تقليص آجال التسوية وتشجيع استخدام النقود الكتابية.



- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.
- تقوية العلاقة بين المصارف، وتشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

**3.أ هندسة نظام RTGS:** إن كل المشاركين يتم ربطهم بجهاز RTGS المتمركز ببنك الجزائر عن طريق مقراتهم باستعمال قاعدة تمكن من إرسال وتلقي أوامر التحويل وكل المعلومات الضرورية المتعلقة بالعمليات المعالجة بواسطة النظام تكون مؤمنة للغاية ويمكن توضيح نظام RTGS في الشكل التالي:

### الشكل 2 : تسوية المبالغ الاجمالية في الوقت الحقيقي



### المصدر : من اعداد الباحث بناءا على بيانات

وتتمثل أهم وظائف RTGS فيما يلي :

- مراقبة أوامر الانتظار؛
- تسوية الأوامر وفق طبيعتها؛
- تخصيص مبالغ المقاصة؛
- المعالجة تتم في نهاية اليوم؛
- إدارة ومراقبة حسابات العمليات المعالجة.

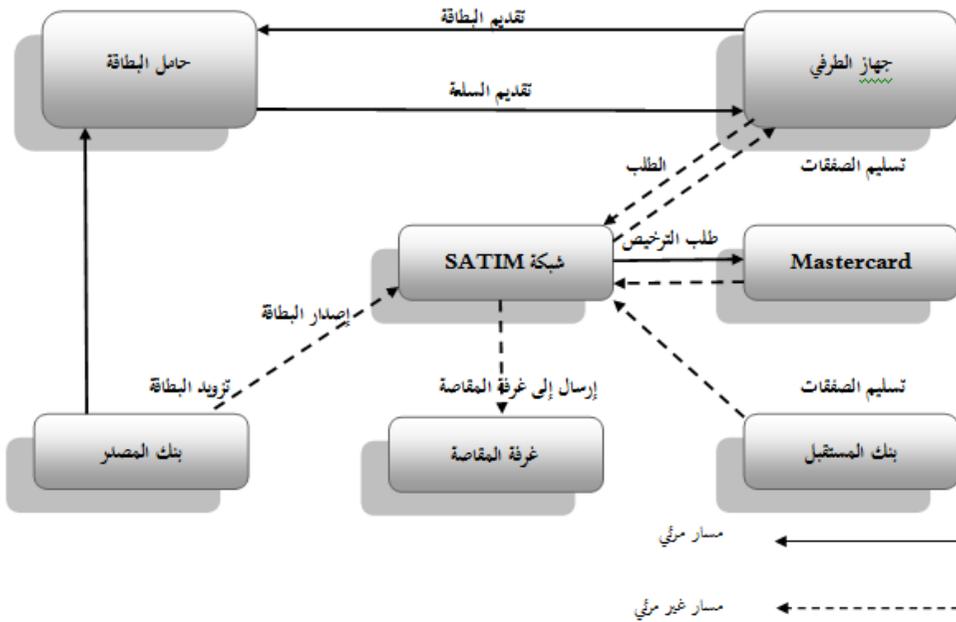
**4. مبدأ عمل نظام RTGS:** يمكن شرح مبدأ عمل نظام RTGS من خلال المثال التالي:

الوكالة ( أ ) هي BDL في عين تموشنت والوكالة ( ب ) هي BADR في تلمسان يتم التعاقد بين شخصين شخص من عين تموشنت وشخص من تلمسان والصفقة عن طريق الشيك وتكون بمبلغ كبير. يذهب الزبون ( عين تموشنت ) إلى الوكالة ( أ ) مع الشيك الذي يحمل مبلغ كبير ويعطيه للمكلف بعمليات التحويل فيقوم هذا الأخير بمسح الشيك عن طريق جهاز المسح الضوئي فتذهب صورة الشيك بالإضافة إلى



المعلومة نحو البنك المركزي في الجزائر العاصمة ثم ترسل المعلومة أوتوماتيكيا من المركز الرئيسي لكل الوكالات أما ما يسمى LA PLATE FORME فتُرسل المعلومة إلى BDL الرئيسية وهذه الأخيرة تقوم بإرسال رسالة آلية إلى BADR الرئيسية هنا تقوم ال BADR بمعاينة المعلومة الخاصة بزبونها كرقم حسابه ومبلغه ورصيده ثم تقوم بصرف الشيك آليا من BADR تمارست وتقوم بتزويد العملية ثم تشعر الوكالة الرئيسية ل BDL بأنها تستطيع أن تصرف الشيك لصالح زبونها (أ) وتتم هذه العملية في مدة أقصاها 72 ساعة.

### الشكل 3 : "كيفية سير الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر"



### المصدر : من اعداد الباحث بناء على بيانات

ب. نظام المقاصة عن بعد: إن عملية عصنة نظام الدفع عرفت دفعة جديدة بإنشاء نظام مكمل لنظام RTGS هو نظام ACTI . (اسماعيلين 2014، ص : 84)

ب1. تعريف النظام: هذا النظام يختص بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام، صكوك، تحويل، اقتطاع، عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات الضوئية scanners والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة ووفق المعايير الدولية بهذا الهدف التحسين النهائي للخدمات المقدمة للزبائن.

ب2. أهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى :

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية من وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.



- تقليص آجال المعالجة، قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 01 أيام على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 03 أيام ثم 48 ساعة؛ تأمين أنظمة الدفع العام، إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك و مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

## 2. مراحل تطبيق الدفع الإلكتروني في الجزائر

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي GAB والموزع الآلي البنكي DAB وتم ذلك على مراحل:

**1.2 المرحلة الأولى:** كانت تستعمل بطاقة السحب إلا في الشباك الآلي البنكي والموزع الخاص بالبنك المصدر للبطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

**2.2 المرحلة الثانية:** خلال هذه المرحلة تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر، وبذلك حولت SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك CIB وعملها يشبه عمل غرفة المقاصة بالبنك المركزي في تسوية المعاملات المالية بين البنوك.

ولقد عملت على استثمار 3.6 مليون أورو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة وتعميم استعمال البطاقة البنكية في الجزائر، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود، وكذا إقام طرفيات دفع عند التجار (Terminaux de paiement). ولأجل نفس الغرض تم عقد إتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية مختصة في صنع طرفيات البطاقة و SATIM بمبلغ 400.000 أورو ولقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM وهي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) وبنك البركة. ولقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003.

## III. العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر والعقبات التي تواجهها :

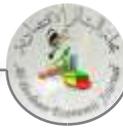
### 1. العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر كما يلي:

**1.1 عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر:** رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الإلكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد إلى غاية يومنا هذا، بل أننا لا نبالغ أن نقول أنه لم يتم حتى التفكير في ضرورة اعتمادها حيث تأكد لنا أنه ليست هناك أي جهود في إطار ذلك، بل إن الإحصائيات المتعلقة بهذا النوع من التجارة غير متوفرة لدى وزارة التجارة.

بالتالي فإننا نسجل هنا مجموعة من الأسباب:

- ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجزء الأكبر منه.

- نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعزلا في بلادنا.



• عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلا يعقل أن وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في إجراء استقصاء لمدى اهتمام بهذا النوع من التجارة، والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال.

• تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

• انتشار الأمية بالمعنى الحديث أي الأمية المعلوماتية، أو يقصد بها الجهل بأساليب وسائل تعامل في مجال المعلوماتية حيث أن عدد الذين يمتلكون مستوى تعليمياً مقبولاً يصل 17.5 مليون نسمة في الوقت الذي لا يوفق فيه عدد المؤهلين لاستعمال هذه التقنية 13 مليون جزائري سنة 2004.

• الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعاً ما فالإحصائيات تتحدث عما يفوق سبعة ملايين أمة وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها، وهذا يعتبر عائقاً لانتشار التجارة الإلكترونية.

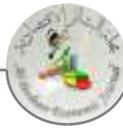
**2.1. مشاكل البطاقة الائتمانية:** يترتب على البطاقة الائتمانية مشاكل جمة نلخصها كالتالي:

- عدم الدقة جراء بعض الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين في التعامل مع الفواتير ومع تكرار الأخطاء التقنية تفقد الثقة بين البنك والعميل.
- سرقة البطاقة الائتمانية أو ضياعها من طرف الغير.
- التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع بطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة في مدة 55 يوم.
- خطر السيولة على البنك في حالة الإفراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين.

## 2. العقبات التي تواجه نظام الدفع الإلكتروني في البنوك الجزائرية:

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين. وسعيها منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي، إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهازاً، أما بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري "الدفع الإلكتروني" فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك "ساتيم" فإنه تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري، وقد انطلقت في بداية سنة 2002 بعدما مرت بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية على مرحلتين، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظراً للعديد من المعوقات التي شكلت حجرة عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها:

- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى تعدد المخاطر المترتبة بتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.



- مشاكل سوء استعمال وسائل الدفع، فالمؤسسات الجزائرية والأفراد يفضلون الدفع النقدي على الشيك نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية فكيف لمن يرفض الشيك للدفع أن يقبل بطاقة الدفع.
- فالبنوك الجزائرية لم تتأهل بعد لاستخدام النظم الالكترونية الجديدة التي تسيّر عمليات الإيداع والسحب وتنظم حركة التعامل مع العملاء مثل جهاز الصراف الآلي.
- في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:
- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل إلكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.
- تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعها بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء التسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

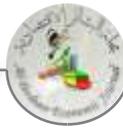
#### الخلاصة:

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الالكترونية التي تعد إتجاها حديثا ومختلفا عن البنوك التقليدية لما تحقّقه من مزايا عديدة ، فالعمل المصرفي الالكتروني يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية، ورفع كفاءة أدائها بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة.

ومنه نستخلص أن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات.

وإن التطور التكنولوجي وظهور شبكة الانترنت جاء بالحل البديل للوسائل التقليدية حيث أفرز التطور وسائل دفع إلكتروني كبديل عن تلك التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت المخصص لمعالجتها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي والبشري الذي كان مخصصا لذلك كما شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية ووسع الآفاق أمام البنوك التجارية والتحسين من أدائهم.

يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:



- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني إلى الضغط على المؤسسات المالية لإيجاد آليات جديدة في تنوع الخدمات الإلكترونية للمحافظة على الزبائن وجذب جدد.
- إن تطبيق وسائل الدفع الحديثة في المصارف والمؤسسات المالية سيكون له الأثر الإيجابي الكبير على عملها كما سيكون له الأثر الأكبر على النشاط الاقتصادي، لكن التوجه يجب أن يتم بعقلانية.
- كانت وسائل الدفع الإلكتروني الحل المثالي للمشاكل المطروحة من الوسائل التقليدية، إذ كانت في مستوى التوقعات، حيث خلقت مزايا كسهولة الاستعمال ورجحية الوقت وقضاء مختلف الخدمات بسهولة.
- على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأيت أن أقدم بعض الاقتراحات التي أراها مناسبة:
- إيجاد آليات ووسائل جديدة واستخدام وتنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية للمحافظة على الزبائن وجذب جدد.
- على المؤسسة المالية مراعاة توفر الضوابط اللازمة للرقابة على المعلومات لتجنب المخاطر التي تنجم عن الدخول إلى شبكة المعلومات من قبل غير المرخصين بذلك، ومراجعة السياسات والإجراءات المرتبطة بها بشكل منتظم.
- لا بد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني، وذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الإلكترونية وتنفيذها.
- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بالاستعانة ببيوت الخبرة والاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية وكذلك الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية في التوظيف لخريجي الجامعات ولأصحاب التخصصات في العمل المصرفي.

#### قائمة المراجع:

- احمد سفر. لعمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2006.
- جلال عايد الشورة. وسائل الدفع الإلكترونية، . مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2008.
- سعيد بركة. واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وأفاق تطورها في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات. جامعة العربي بن مهيدي، 2011.
- عبد الفتاح البيومي الحجازي،. مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية. الاسكندرية، مصر: دار الفكر ، 2004.
- عبد القادر بريش. التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . الجزائر: جامعة الجزائر، 2006/2005.
- محمد نور، صالح الجداية. سناء جودت ، التجارة الإلكترونية، ط1. عمان، الاردن: دار الحامد للنشر ، 2009.
- محمود الكيلاني. الموسوعة التجارية والمصرفية المجلد الثاني التشريعات التجارية والإلكترونية "دراسة مقارنة". عمان، الاردن ط1: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.
- ميادة بلعياش، حياة بن اسماعين. "مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر." "أبحاث اقتصادية اودارية، العدد السادس عشر،، 2014: 84.